

تقرير نقاشات وتحليلات الإدارة

يخضع قطاع توليد، ونقل، وتوزيع، وتوريد الكهرباء والمياه لقانون تنظيم وتخصيص قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به (قانون القطاع) الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 78/2004 في 2004 أغسطس. وينظم قانون القطاع جميع الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الكهرباء والمياه بما في ذلك شركة العنقاء للطاقة.

وبموجب قانون القطاع، تأسست الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بصفتها المشترى الوحيد للكهرباء والمياه في سلطنة عُمان (شركة الشراء الوحيدة) كما تم توفير نظام ذي إمكانية وصول غير تميزية لترخيص أنظمة النقل والتوزيع من أجل المولدات.

وبموجب قانون القطاع، تأسست هيئة تنظيم الكهرباء وأصبحت مختصة بتنظيم قطاع الكهرباء والمياه المرتبطة به بصفتها كيان مستقل إدارياً ومالياً.

الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه مسؤولة توفر قدرة إنتاجية كافية للطاقة والمياه في أقل كلفة ممكنة لتلبية الطلب المتزايد في عُمان. وتتولى أيضاً عملية التخطيط الطويل الأمد ونشر بيانات سنوية لمدة سبع سنوات تحدد الاستراتيجية الالزامية لتلبية المتطلبات المستقبلية من الطاقة والمياه المحلاة. تحدّد المادة 74 من قانون القطاع مهام الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ووظيفتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضمان توفر قدرة توليد وإنتاج تلبى الطلب على الكهرباء في الشبكةربط الرئيسية (MIS) وشبكة نظام كهرباء صلالة بالتنسيق مع شركة كهرباء المناطق الريفية.
- ضمان توفر قدرة توليد وإنتاج تلبى الطلب على المياه المحلاة في عُمان.
- تلبية متطلبات القدرات الجديدة على إنتاج وتوليد الكهرباء والمياه المحلاة في عُمان وتصميم مشاريع جديدة وبنائهما وتمويلها وامتلاكها وتشغيلها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب.
- أن تكون السعة الإنتاجية والناتج والخدمات المساعدة وجميع السلع والخدمات الأخرى قد تم شراؤها أو الحصول عليها وإدارتها على أساس الشراء الاقتصادي.

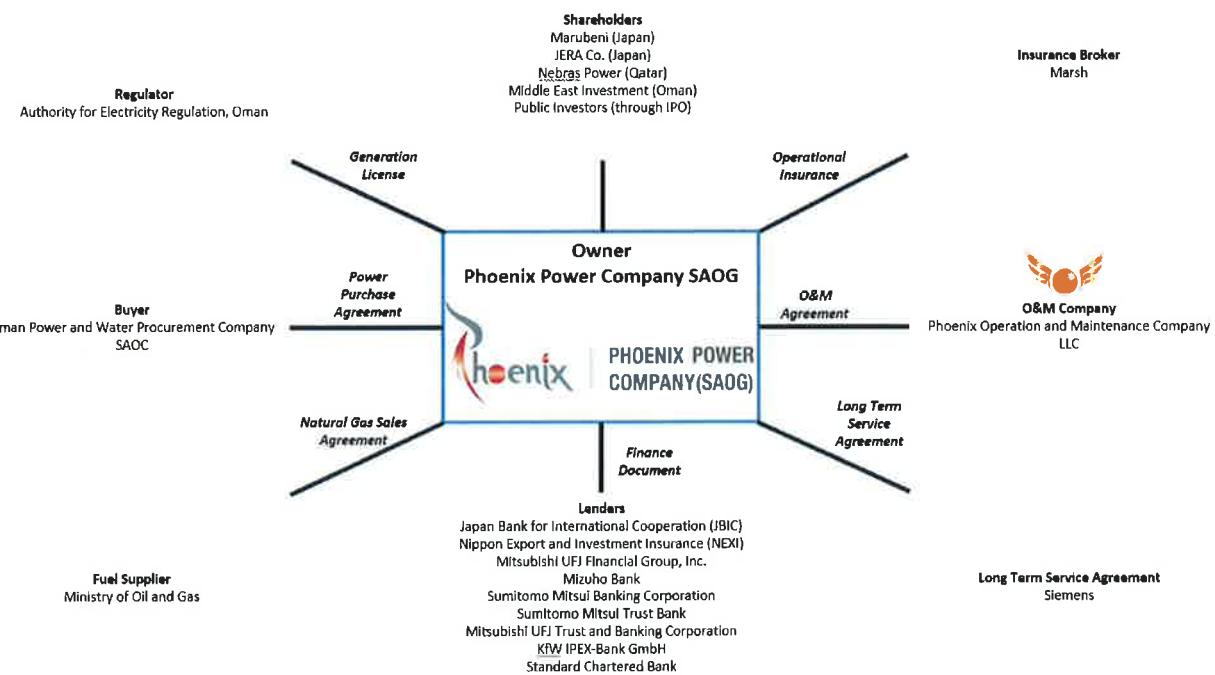
وفي عام 2018 عدلت الهيئة رخصة توليد الطاقة الخاصة بالشركة بقصد أن تشمل توفير مجموعة كهربائية "سوق فوريّة" تتيح الطاقة والمياه لشبكة الربط الرئيسية وذلك لتداولهما على نحو تجاري فيما بين الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وال媧وردين. وهذا لا يؤثر على اتفاقيات شراء الطاقة لمدة 15 عاماً القائمة والساارية فيما بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، غير أنه يقدم سوقاً تجارية تستطيع الشركة من خلالها المتاجرة في ناتج توليدها للطاقة عند توقف اتفاقية شراء الطاقة القائمة.

إدارة المخاطر

يوجد لدى الشركة إطار تعاقدي راسخ كفيل بتخفيف المخاطر التجارية كما هو مبين أدناه:



**PHOENIX POWER
COMPANY(SAOG)**



عملية إدارة المخاطر

تملك الشركة إطار عمل شامل لإدارة المخاطر يرمي إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف العمل وتسمح بفهم أهميتها وبالتالي تتتوفر ضوابط لتخفيض المخاطر التي يتم تحديدها إلى حد معقول.

تمت مراجعة كافة المخاطر الجديدة والناشئة بالإضافة إلى أي تغيرات طرأ على مستويات المخاطر الحالية. وتمت مراجعة المخاطر كل ثلاثة أشهر ورفع تقرير بشأنها إلى مجلس الإدارة.

اتفاقية شراء الطاقة

أبرمت الشركة اتفاقية شراء للطاقة لمدة 15 عاماً مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه التي تعدّ المشتري الوحيد، وتبقي هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى تاريخ 31 مارس 2029. ويتعين على العنقاء للطاقة بموجب الاتفاقية أن تبيع إنتاجها من الطاقة الكهربائية للشركة العمانية لشراء الكهرباء والمياه حصراً. في المقابل، سوف تحصل شركة العنقاء للطاقة على رسوم السعة الإنتاجية ورسوم الطاقة الكهربائية ورسوم الوقود من الشركة العمانية لشراء المياه والطاقة. وتغطي رسوم السعة الإنتاجية التكاليف الثابتة (منها خدمة الدين والعائد على رأس المال)، بينما تغطي رسوم الطاقة الكهربائية التكاليف التشغيلية المتغيرة لتوليد الطاقة (بما يتضمن تكاليف الوقود). أما رسوم الوقود فهي المبلغ المسدد لصالح العنقاء للطاقة لتغطية إجمالي الطلب على الوقود اللازم لإنتاج طاقة كهربائية وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة.

اتفاقية بيع الغاز الطبيعي

أبرمت وزارة النفط والغاز والشركة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي التي أرست القواعد التي تبتاع على أساسها الشركة من الوزارة الغاز الطبيعي كمخزون للمحطة. وترتبط مدة اتفاقية بيع الغاز الطبيعي هذه بمدة اتفاقية شراء الطاقة، لذا تنتهي صلاحيتها في 31 مارس 2029، ويتم تمديدها بما ينطبق مع أي تمديد لاتفاقية شراء الطاقة.

وفقاً لاتفاقية بيع الغاز الطبيعي، يتم إمداد الغاز الطبيعي وتوفيره إلى نقطة استلام الغاز في المحطة. ولا يقع على عاتق العنقاء للطاقة أي التزام لدفع أي مبالغ لوزارة النفط والغاز مقابل أي غاز طبيعي تم استلامه وقوبله إلى أن تتقاضى الشركة المبلغ المستحق وفق اتفاقية شراء الطاقة من جانب الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.

الترتيبات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع اتحاد بنوك دولية ووكالات ائتمان تصدير في بداية المشروع بقيمة أصلية 459 مليون ريال عماني. تم التحوط بشأن القرض الرئيسي لشركة العنقاء للطاقة امتنالاً لمتطلبات اتفاقيات التمويل من خلال الدخول في اتفاقيات تثبيت أسعار الفائدة الأمر الذي أدى إلى تعزيز التبؤ بالتدفقات النقدية المتاحة للمساهمين.

التشغيل والصيانة

تعتبر المخاطر التقنية المرتبطة بالتشغيل والصيانة متدنية على اعتبار أن المحطة تستخدم تكنولوجيا مجربة من موردين عالميين معروفين. وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة هي المشغل والطرف المسؤول عن الصيانة في المحطة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة المبرمة مع الشركة، بالإضافة إلى ذلك تم إبرام عقد طويل الأمد لصيانة توربينات الغاز والتوربينات الغازية والمولدات الكهربائية - التي تعد نشاطاً متخصصاً - مع شركة سيمنز التي هي المصنّع الأصلي للمعدات والتي تعد من أفضل الشركات عالمياً في هذا المجال الذي يتطلب مستوى عالٍ من التخصص.

نقاش حول الأداء التشغيلي والمالي

الإنجازات التشغيلية

راجع قسم "الإنجازات التشغيلية" للأداء التشغيلي في الشركة.

الإنجازات المالية

جميع الأرقام مسجلة بالريال العماني		
2018	2019	
134.59	132.96	الإيرادات
12.92	14.51	صافي الربح
31.89	32.55	صافي الربح قبل تكاليف التمويل
585.07	617.13	إجمالي الأصول
146.26	146.26	رأس المال (المدفوع)
179.38	177.08	مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول)
338.37	310.48	القروض الآجلة ⁽¹⁾
1,462.60	1,462.60	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
1,462.60	1,462.60	العدد الفعلي للأسهم المتداولة
7.31	5.48	توزيعات الأرباح العادية



المؤشرات المالية الرئيسية		
2018	2019	
9.60%	10.91%	هامش صافي الربح
8.83%	9.92%	العائد على رأس المال (المدفوع)
6.16%	6.68%	العائد على رأس المال العامل
65.4 : 34.6	63.7 : 36.3	نسبة الديون لحقوق الملكية
122.64	121.07	صافي الأصول للسهم الواحد (بيسة)
8.83	9.92	العائدات الأساسية للسهم الواحد (بيسة)
5.00	3.75	توزيع الأرباح للسهم الواحد (بيسة)

(1) باستثناء تكاليف المعاملات غير المطفأة
تحليل الربح والخسارة

كانت إيرادات عام 2019 التي بلغت 132.96 مليون ريالاً عُمانيّاً أقل من إيرادات عام 2018 البالغة 134.59 مليون ريالاً عُمانيّاً، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض الإنتاج. كما كانت التكلفة في عام 2019 البالغة 96.72 مليون ريالاً عُمانيّاً أقل من التكاليف التي أنفقت في 2018 بمبلغ قدره 98.70 مليون ريالاً عُمانيّاً، مما يعزى في الأساس إلى انخفاض الإنتاج الذي أفضى إلى انخفاض تكلفة الوقود.

وكان صافي الأرباح البالغ 14.51 مليون ريالاً عُمانيّاً لعام 2019 أعلى من صافي الأرباح لعام 2018 والبالغ 12.92 مليون ريالاً عُمانيّاً، وذلك يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض تكلفة التمويل. حيث بلغت تكلفة التمويل 18.04 مليون ريالاً عُمانيّاً في عام 2019 وهي أقل من تكلفة التمويل في عام 2018 التي بلغت 18.97 مليون ريالاً عُمانيّاً.

تحليل الميزانية العمومية

بلغت قيمة إجمالي أصول الشركة 617.13 مليون ريال عُماني بتاريخ 31 ديسمبر 2019 بالمقارنة مع 585.07 مليون ريال عُماني للعام 2018، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الذمم المدينة.

وبلغت قيمة النقد وما في حكم النقد 7.53 مليون ريال عُماني بتاريخ 31 ديسمبر 2019 بالمقارنة مع 13.77 مليون ريال عُماني في التاريخ نفسه من العام 2018.

أما مجموع أموال المساهمين (صافي الأصول) فبلغ 177.08 مليون ريال عُماني في 31 ديسمبر 2019 مسجلاً انخفاضاً بالمقارنة مع 179.38 مليون ريال عُماني في التاريخ نفسه من العام 2018 نتيجة موازنة أرباح السنة مع توزيعات الأرباح وفق صافي الربح لذلك العام.

ويعكس تخفيف احتياطي التحوط (صافي الضرائب المؤجلة) لحقوق الملكية بقيمة 27.36 مليون ريال عُماني القيمة العادلة لمبالغ أسعار الفائدة السبع ومبالات العملات الثلاث كما يظهر بتاريخ الميزانية العمومية، ولا يؤثر ذلك على قدرة الشركة على توزيع الأرباح على المساهمين.

وانخفضت القروض الآجلة (بما يشمل الحسابات الجارية وغير الجارية) إلى 310.48 مليون ريال عُماني نتيجة تسديد الدفعات المجدولة بحسب اتفاقيات التمويل.

وتشتمر الشركة بتوفير مخصص التزامات أصول التقاعد للتمكن من الإيفاء بالتزاماتها القانونية لإزالة المحطة عند انتهاء مدة حياتها المفيدة وإعادة الأرض. خلال العام، أعادت الشركة تقييم المخصصات وتم خفض المبلغ نتيجة لذلك.

توزيع الأرباح

تبعد الشركة سياسة تسديد متوازنة لتوزيع الأرباح، وتفضح لالتزامات الإيفاء بالديون ورأس المال العامل والتکاليف التشغيلية. وقد بلغ توزيع الأرباح في الشركة 6.07 مليون ريال عُماني لعام 2019 (مما يعني 4.15 بيسة للسهم الواحد تم تسديدها في شهر يوليو 2019 ويناير 2020) من الأرباح المحتجزة المدققة للسنة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

التعدين

بلغت نسبة التعدين في شركة العنقاء للطاقة حوالي 73% في عام 2019 وبلغت 77% فيما يتعلق بشركة العنقاء للطاقة وشركة العنقاء للتشغيل والصيانة مجتمعتين. وتبذل جهود للالتزام بمتطلبات التعدين بالاستناد إلى مقاربة شاملة للموارد البشرية بما يتضمن جذب المواهب اللازمة وتطويرها من خلال التدريب ونقل الخبرات بالإضافة إلى دراسة مقاربة متوازنة للتعويضات والمكافآت وإرساء بيئة عمل إيجابية وثقافة مماثلة.

النظرة المستقبلية

ستتخذ إدارة الشركة كافة الإجراءات المعقولة والحدوة لضمان موثوقية الامتثال بأعلى معايير الصحة والسلامة والبيئة والجاهزية والحفظ عليها خلال عام 2020.

نظام الرقابة الداخلي

يدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة أهمية نظام الرقابة الداخلي ويوجد لدى شركة العنقاء للطاقة نظام شامل للضوابط الداخلية، يشمل ما يلي:

- هيكلية واضحة للحكومة.
- مستويات تفويض السلطات المحددة بوضوح.
- توثيق العمليات التجارية الرئيسية.
- الخطط والميزانيات السنوية المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الشركة، إلى جانب رفع التقارير بصورة منتظمة حول تلك الخطط والميزانيات لمجلس الإدارة.



PHOENIX POWER
COMPANY(SAOG)

وكليل على إدراك الحاجة لتركيز المستمر على الرقابة ولضمان الامتثال لقانون حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال، عينت الشركة مدققاً داخلياً متفرّغاً. وتم تطوير خطة تدقيق داخلي عام 2019 وجرى تطبيقها وتقديم توصيات إلى لجنة التدقيق التي تلتقي على أساس فصلي. ولم يتم تحديد أي مواطن ضعف أو قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية المعتمد في شركة العنقاء للطاقة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

وتبدى إدارة الشركة التزامها الكامل بتطبيق التوصيات الناتجة عن تقارير التدقيق الداخلي.